محاضرات الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

المحاضرة الأولى:

اولا/مدخل مفاهيمي:

الحكم الراشد: هناك العديد من التعريفات التي تطرقت لهذا المفهوم وهنا نستعرض لتعريفه لغة واصطلاحا.

لغة: الحكم: مشتقة من الفعل حكم أي قضى وتعني أيضا العدل والرحمة والحكم هو نقيض الضلال والغني.

الرشد:الاستقامة على طريق الحق.

الرشيد: هي صفة من صفات الله سبحانه وتعالى وبمعنى الهادي إلى الصراط السوي.

بينما يعود أصل كلمة الحكم الرشيد إلى العصر اليوناني استعمل لأول مرة من طرف أفلاطون ليوضح معنى حكم الأفراد والذي يرادفه اليوم "تسيير الموارد البشرية" أما في فرنسا فإن كلمة "حكم" مشتقة من المصطلح اليوناني الذي يعني قيادة الباخرة ثم عمم على باقي المجالات.

تعريف الحكم الراشد:

تعريف البنك العالمي 1992: الحكم الراشد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للاستجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الاصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علمية علوية أي من الأعلى إلى الأسفل والتي أدت إلى الفراغ بالمؤسسات بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي تزخر بها.

هدفه هو تحقيق المصلحة العامة للدولة.

إذن **فالحكم الراشد :** هو التسيير العقلاني لأجهزة الدولة ومؤسساتها ومختلف مواردها البشرية والمالية في إطار التعاون والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في سبيل خدمة المصلحة العامة والتقيد التام باحترام القانون دون الاخلال بالقواعد والشروط البيئية والذهنية المحلية مع الاستفادة من ايجابيات النماذج الخارجية التي لا تتعارض مع الخصوصية المحلية.

المحاضرة الثانية:

اولا/العوامل والأسباب التي أدت إلى ظهور مفهوم الحكم الراشدي:

هنا يسير الدكتور محمد محفوظ في كتابه الحرية والاصلاح يقول أن المسؤول الأول عن اخفاقات الأمة المتتالية في كل حقول الحياة والاستبداد فحيث ما كان هذا الاستبداد كان هناك هزيمة لم يكن هناك حكم رشيد.

الأسباب الداخلية:

1 . موجة التحرر التي عرفها العالم: لقد سارعت معظم الدول المستعمرة بعد الح.ع. 2 للحصول على استقلالها الذاتي لكنها تعرضت للفشل حينما باشرت في إقامة مؤسسات الدولة ذلك لأنها بنفس النمط والتركيب التي كان يسير عليها المستعمر وهذا يقول الأستاذ حضرت علوي "أن الدولة في مجتمعات العالم الثالث كانت وليدة التبعية الاستعمارية" مما جعل مؤسسات الدولة يغلب عليها الطابع الرأسمالي الإمبرالي سواء من ناحية الجغرافية السياسية وخطوة حدودها أو من ناحية ألية إدارتها للحكم ونمط علاقتها بمواطنيها والتي كانت بمجملها علاقات انفصالية وعمودية تهدف إلى احتواء المجتمع وضبط حركته على الرغم من تغير الأوضاع المحيطة بها سواء سياسية، إق. وإج...

وأصبحت معرقلة لكل محاولات التغيير والاصلاح مما نجم عنه الأزمات المختلفة التي يزال يتخبط فيها العالم الثالث وكل هذا دفع إلى بروز قضايا واصلاح والحكم الراشد.

2 . الاستبداد السياسي: بعد الاستبداد هو الصفة الملازمة لأي حكمدكتاتوري، لأن السلطة هنا ترتكز بيد شخص أو مجموعة من الأشخاص لا تهمهم المصلحة العامة بقدر ما تهمهم المصلحة الخاصة لهذا كان من الضروري أن يؤدي لظهورها يسمى "بالنهضة الاصلاحية" التي تدعو إلى التغيير في نمط الحكم والتسيير وأيضا في هيكلة الدولة وتجسيد معادلة الحكم الرشيد من شفافيته ومسائله ومشاركة في اتخاذ القرارات.

3 . بروز وانتشار الفساد: أصبح ظاهرة عالمية موجودة في كل المجالات ولعل ما أدى إلى استفعال هذه الظاهرة هو غياب المراقبة وعدم فعالية أجهزة الدولة لأداء مهامها إلى غياب منظومة قيمية أخلاقية ترتكز على المراقبة والتوعية.

4 . تغير دور الدولة: يقول أحد المفكرين في الحقل السياسي أنطونيو جيراني "أن الدولة هي أداة العقلنة والتركيب والتعبئة وأنها محور كل التفاعلات" لكن اليوم تغير دور الدولة خاصة في دول العالم الثالث فقد تحول دورها أو صفتها من الكل إلى الجزء بحيث تقلص دور الدولة من الاستقلال إلى اليوم وبرزت هيكلة جديدة طغت فيها المصالح الإق على السياسات العامة وصار السياسي الاقتصادي.

العوامل الخارجية: حسب مختلف المراجع والمصادر فإن هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي أدت إلى تبني مفهوم الحكم الراشد كفلسفة وكمنهج في إدارة شؤون حكم المجتمع ومن بين هذه العوامل نجد:

1 . العولمة: لقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي إلى جعل العالم قرية مصغرة بإمكان فرد في أي مكان أن يتفاعل مع غيره وأن يحصل عل ما يحتاجه من معلومات ومعطيات كما أدت العولمة إلى امتزاج الثقافات وتداخل أنظمة المجتمع وهو ما أدى إلى تبني مفهوم الحكم الرشيد من أجل التسيير العقلاني لهذه القرية الكونية.

– للعولمة أثار سلبية وإيجابية في كل النواحي ولنحمي أنفسنا لابد من تبني الحكم الراشد.

2 . التحول نحو الديمقراطية: ويقصد بها التحول من النظام الواحد إلى التعددية ومن مركزية القرار إلى لا مركزية القرار ومن الاقتصاد الشيوعي (الاشتراكي) إلى الاقتصاد الليبرالي فهذا التحول الديمقراطي أدى إلى ضرورة تبني الحكم الرشيد لأنه يعتبر من المبادئ الأساسية للحكم الرشيد لما تحمله في طياتها من ديمقراطية وعدالة ومساواة وتنافس والمشاركة في اتخاذ القرارات.

3 . الثورة المعلوماتية والتكنولوجية: تعتبر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية من أهم افرازات العولمة نظرا لما توفره من تدفق وسهولة المعلومات كما أنها سهلت للفرد التعرف على خبرات وتجارب الدول الأخرى في كل المجالات، لهذا قد أصبحت سلاحا ذو حدية يستدعي ضرورة التحكم فيه بشكل إيجابي وهو ما دعا إلى تدخل مفهوم الحكم الراشد.

4 . الأزمة الإفريقية: عرفت إفريقيا أزمة اقتصادية تميزت بانخفاض الدخل، ضعف الصادرات، الديون... بالإضافة نجد سيادة النظام العسكري، غياب الشفافية، تفشي ظاهرة الفساد وهو ما أدى إلى ظهور الحكم الرشيد خاصة بعد إعلان مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والتي جعلت من هذا المفهوم أحد أهم مبادئها.

5.المجتمع المدني العالمي: لقد أصبح من مقتضيات الواقعية الدولية أنه يجب على المجتمع الدولي أن يلعب الدور المناسب في محاربة المشكلات عند الإنسانية وأن يهتم في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومختلف القضايا التي تتطلب الانتباه والحذر للسياق الدولي الذي تعيشه المجتمعات البشرية كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى بروز مفهوم الحكم الرشيد كمنهج وفلسفة.

المحاضرة الثالثة:

اولا/ مبادئ وقواعد الحكم الراشد.

1 . المسائلة والمحاسبة: وتقصد بها محاسبة الأفراد والمؤسسات وتحميلهم مسؤولية أدائهم الذي يتم قياسه بأقصى قدر ممكن من الموضوعية بمعنى قبول المسؤولين تقديم توضيحات عن ممارساتهم اضافة إلى اتاحتهم المعلومات إلى الجمهور وعليه فإن صانعي القرار سواء في الدولة أو في القطاع الخاص أو في منظمات المجتمع المدني يتعرضون للمسائلة والمحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساتهم أو حتى أمام الرأي العام الدولي.

2 . الشفافية: كظاهرة تشير إلى تقاسم وتداول المعلومات والتصرف بطريقة واضحة ومكشوفة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام بالإضافة إلى قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولية ومن بين هذه الإجراءات وسائل الإعلام التي تلعب الدور البارز في تفعيل هذا المبدأ.

3 . الجاهزية والاستجابة: تجهيز المجتمعات بالوسائل لخدمة المواطن.

4 . المساواة والعدل الإجتماعي: وهذا يتحقق عن طريق المساواة بين الجميع دون تمييز في التوزيع واعتبار حقوق المواصلة للجميع دون استثناء.

5 . المشاركة الشعبية الفعالة: أن يكون للجميع دور ورأي مسموع في اتخاذ القرارت وحرية الرأي والتعبير.

6 . سيادة القانون: أي ضرورة توفر أطر قانونية واضحة وعادية تتضمن الحماية الكاملة لحقوق الأفراد وهو ما يقتضي وجود سلطة أو نظاما قضائيا مستقلا وسلطة تنفيذية غير فاسدة وبالتالي تطبيق القانون على الجميع.

7 . الرؤية الاستراتيجية: ويقصد بها هنا مجموع السياسات إق، إج، وثقافية التي يتبناها نظام سياسي ما ولا بد أن تقوم على 3 دعائم أساسية وهي: الحرية السياسية، العدالة الاجتماعية، الانفتاح الثقافي.

8 . الفعالية والكفاءة:

ويقصد بالفعالية مدى إنجاز الأهداف في ضوء النتائج المرجوة لعمل ما في حين تعني الكفاءة حسن استخدام الموارد المتاحة للحصول على أفضل المخرجات كما وكيفا وبأقل التكاليف.

ثانيا/ شروط قيام الحكم الراشد:

1. ضورة إقناع النخب الحاكمة في الدولة بحتمية إرضاء قواعد الحكم الراشد وتضافر جهودها، سواء النخب السياسية أو القيادات الإدارية والعسكرية.
2. إقناع ممثلي الشعب أو البرلمانيون والنواب بضرورة وحتمية إرساء خطة وطنية قومية للحكم الراشد، لأنهم يمثلون همزة وصل بين السلطات العامة في الدولة والشعب، وذلك بتتبعهم لثقافة تغليب المصلحة العامة على الخاصة.
3. لإقناع المجتمع المدني وعامة الأفراد بضرورة الانخراط في البرنامج الرسمي الذي انتهجته الدولة لإرساء دعائم الحكم الرشيد.
4. إقناع مختلف الفاعلين في القطاع الخاص بضرورة إرساء مبادئ الحكم الرشيد في الدولة كأصحاب الأعمال، المستثمرين والبنوك.
5. إقناع الإعلام بضرورة تبني وتطبيق الحكم الرشيد ذلك أنهم أطراف فاعلة في تعزيز مبادئ الحكم الرشيد.
6. ضرورة وجود مؤسسة أو سلطة قضائية متمتعة بكل صلاحياتها وذات كفاءة عالية قادرة على تحقيق العدل والمساواة واستقلالها.
7. العمل الجاد على تحقيق الفعالية والنجاعة والمشاركة في اتخاذ القرارات.
8. الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

9. الانتخابات الدورية للأجهزة الحكومية وخاصة الإدارة المحلية.

المحاضرة الرابعة:

اولا/معيقات الحكم الرشيد:

لا يخلو أي برنامج أو مشروع من معيقات أو مجموعة من الصعوبات التي تعرقل عمله أو تقف أمامه، وهذا يعود لوجود فئة لها مصالحها الخاصة التي تسعى إلى بقائها وعموما يمكن تحديد هذه المعيقات في معيقات ذات طابع، أق، أج، سيا، ثق ويمكن اجماها فيما يلي:

1. خصوصية الحكم المتسمة بالغمض من انعدام الشرعية الكاملة.
2. ضعف وغياب مؤسسات الدولة وطغيان الشخصانية (الفردية).
3. رفض الديمقراطية والانفتاح السياسي.
4. الاعتماد على الريع لضمان شرعية السلطة.
5. غياب معارضة قوية يكون هدفها المصلحة العامة.
6. غياب ثقافة المشاركة والمشاركية لدى النخبة السلطوية.
7. انتشار الجهل والأمية في الأوساط الشعبية وغياب الوعي.
8. عدم وجود إرادة حقيقية عند الدولة في معالجة مشاكلها وتناقضاتها (حسب المسؤولية).
9. سيطرة العلاقات الاجتماعية العشائرية والعائلية على مؤسسات الحكم (ليس هناك شفافية، ليس هناك وعي).

المحاضرة الخامسة

الفساد واليات مكافحته

اولا/مدخل مفاهيمي:

مفهومه: عكس الصلاح (الرشوة مؤشر جد الظاهرة الفساد، التزوير...).

تمهيد: سنحاول في هذا المحور التطرق لمفهوم الفساد كظاهرة دولية تحتاج للدراسة والتحليل كيف لا وهو يمثل نقيض الحكم الراشد، لذلك أضحت مسألة القضاء على الفساد مدخلا أساسيا للانخراط في مسارات الحكم الرشيد.

فإذا كان الفساد يعني في عمومه استعمال العام للخاص، فإن الحكم الرشيد يعنيبعمومه فصل الإدارة عن التجارة وهو ما يقابله في عصرنا الحالي استغلال المنصب العام لتحقيق المنافع الشخصية.

ثانيا أسباب الفساد:

1 **الأسباب الاقتصادية:** من أهم الأسباب الاقتصادية للفساد تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية عن طريق سن القوانين وبالتالي تسهيل عملية منح الرشاوي للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم العامة والاجراءات الخاصة سواء في مجال الاستيراد والتصدير أو منح القروض أو إعانات الحكومة الخاصة في ظل ضعف الرواتب التي يتقاضاها المسؤولون على هذه الصفقات ومساعديهم.

2 **الأسباب السياسية:**

- ضعف الحكومة وافتقارها لعنصر الشرعية وضعف الرقابة على أنشطة وتعاملات الدولة.
- الصلاحيات الواسعة للمسؤولين وعدم مسائلتهم.
- عدم الفصل الواضح بين السلطات (كل سلطة ومهامها).
- اعتماد الدولة على الريع الذي لا يظهر حجم الفجوات المالية.
- الحصانة التي كبار الموظفين المشتبهين بالفساد.
- ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي وغياب مفهوم المسائلة والمسؤولية.
- إهمال القيادة السياسية لمكافحة الفساد الأمر الذي يسهل على باقي المسؤولين في الدولة من مهمات الفساد وبالتالي يصبحون شركاء في الفساد.

3 **الأسباب الاجتماعية والثقافية للفساد:**

- الاعتياد على الفساد وانتقاله من المؤسسات الرسمية إلى مؤسسات المجتمع المدني، وفيما بين أفراد المجتمع وحينئذ نكون أمام التواضع على ظاهرة الفساد لتصبح أمرا عاديا.
- نمط العلاقات والأعراف السائدة وغياب المجتمع والحس الوطني.
- ضعف الردع لجرائم الفساد.
- ضعف المجتمع المدني وتهميش دور المؤسسات.
- الظلم والتعسف مما يؤدي إلى ظهور العنف وبالتالي الفساد.

4 **السباب الدينية:** ضعف الوازع الديني وغياب التربية الصحيحة يؤدي للفساد وكلما كان الوازع الديني قويا كلما كان الغيابوالقضاء على ظاهرة الفساد.

ثالثا/ الآثار المترتبة عن ظاهرة الفساد:

إن لظاهرة الفساد آثار وخيمة على الدولة والمجتمع ومن أهمها:

- يؤثر الفساد في أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق فجوة اجتماعية كما يعيق الاستثمار.
- يؤدي الفساد إلى إضعاف البنية الأساسية والخدمات العامة.
- ارتفاع تكاليف الصفقات والتغيير في عناصر الانفاق الحكومي.
- يؤدي الفساد إلى اللااستقرار الأمني والسياسي وضعف شرعية الدولة كما يؤثر على علاقاتها الخارجية.
- يؤثر الفساد في روح المبادرة والابداع والابتكار ويضعف جهود الاستثمار ببساطة.
- يؤدي الفساد إلى التشكيك في القانون وفي قيم الثقة.
- يغير الفساد الحوافز والدوافع السلوكية بحيث يسود نوع من الأنشطة الساعية إلى الربح السريع في مقابل إهدار الطاقات الانتاجية.
- يؤثر سلبيا في الفئات الفقيرة في المجتمع ويزيد من التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المحاضرة السادسة:

اولا/ أشكال الفساد (الأنواع):

1- الفساد السياسي: يعرف الفساد السياسي بأنه اختلال وانحراف في توزيع السلطة والمسائلة المتعلقة بنظام الحكم والمؤسسات السياسية وتداول السلطة، وكذا ضعف نظام الرقابة التي يخضع لها نظام الحكم أمام الجماهير والمواطنين، وبالتالي حصول النخب الحاكمة على منافع شخصية بعيدا عن المسائلة العامة.

2-الفساد الاقتصادي: (الاحتكار) بمعنى الثروة في فئة معينة السيطرة على باقي القطاعات والمجالات احتكار وسلطة المال في يد سلطة معينة.

3- الفساد الاجتماعي والثقافي: يعتبر الفساد الاجتماعي، الثقافي من أخطر أنواع الفساد لأنه يمس الفرد بحد ذاته وهو القاعدة الاجتماعية وهنا تتحدث عن تزعزع لمعايير وقيم ومبادئ وأدوار الاجتماعية وصلاح الفرد من صلاح المجتمع وهو تفشي الظواهر السلبية في المجتمع كالسرقة، الاستغلال، النفاق، الرشوة، النهب والفساد الثقافي في سيادة اللامبالاة اللاعدل واللامساواة والاحتكار والاستبداد الأخلاقي قلة للوازع الديني.

4- الفساد الإداري والمالي: يعتبر الفساد الإداري المالي خطيرا جدا حيث يكون فيه اختلاس للأموال الإدارية ونهب وتزوير ورشوة.

5- الفساد المؤسساتي: الفساد الذي يمهد للقيام بالفساد الكبير يمس البنية المؤسساتية للدولة والسلطات التنفيذية والقضائية والعسكرية عندما يكون الاختلال في هذه السلطات الثلاث لا يكون حكم رشيد، الإعلام عنصر أساسي في الدولة من المفروض أن يكون مفصول.

غياب الموضوعية والثقافة في هذه المؤسسات لا تخدم المجتمع المدني لتصالح العامة لا تولد موضوعية في الاعلام ويقال على هذا الفساد الذي يمهد القيام بالفساد الدولة وتقمصها لأنه ينتشر في كل الدولة.

بعض مظاهر الفساد:

هناك الفساد المقنن مثل تبييض الأموال.

- الرشوة: دفع أموال مقابل الحصول على منفعة خاصة.
- اختلاس الممتلكات والاضرار بها: ويكون في العقار سواء خاصة أوعامة.
- الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية.
- التستر على جرائم الفساد.

المحاضرة السابعة

أخلاقيات المهنة:

تمهيد:

بعد أن تحدثنا عن الحكم الراشد وأهميته في بناء الدولة فإنه من الضروري أن تتحدث عن أخلاقيات المهنة كشرط أساسي لسيادة الحكم الرشيد من منطلق أن لكل مهنة أخلاقها ومبادئها ومنطلقاتها التي يجب أن يتسم بها صاحب المهنة وما يرتبط به من قيم ومبادئ وشروط.

أولا: مدخل مفاهيمي

الأخلاق: مجموعة القيم والمبادئ والسلوكيات التي يتسم بها الفرد والتي تميزه عن غيره وتساعده في بناء شخصية سليمة.

المهنة: ضرورة التفريق بين مفهوم المهنة والعمل حسب بعض المراجع إذ أن المهنة ترتبط بمفهوم الاتقان والعمل يرتبط بمفهوم الأداء التي يمكن تحقيقها عن طريق إعداد مهني خاص يشمل على الجانب الأكاديمي والعملي.

مفهوم أخلاقيات المهنة: يشير هذا المفهوم إلى مجموعة المبادئ والقيم والتقاليد التي يتعارف عليها أفراد المهنة والتي تمثل أساسا للسلوك الإيجابي والمستحب والتي يتعهد بالالتزام بها.

ثانيا: مصادر أخلاقيات المهنة.

الديني: القرآن والسنة.

الإجتماعي.

ثقافة الدولة.

التشريعات: الدستور.

العادات والتقاليد: كل مهنة لديها عادات وتقاليد.

المحاضرة الثامنة

اولا /بعض المبادئ والقيم والمعايير التي تشتق من هذه المصادر:

1 -**الانسانية:** أن تسود العلاقات الانسانية دون تفسير مما يؤدي إلى الانضباط بين الرئيس والمرؤوس.

2 -**العدالة:** المبدأ المشتق من هذه القيم، التعامل بالمساواة، عدم التمييز، العمل وفق معايير محددة بعيدا الذاتية الحيادية.

3 -**الاحترام والتقدير:** كمبدأ أساسي احترام وقدرات وجهود العاملين.

4 -**الإتقان:** المبادئ التي يتم اشتقاقها من هذه القيمة هي التحسن وإعطاء سمعة لأي مؤسسة أو منظمة كسلوكيات: الجدية في إنجاز الأعمال، الأمانة، مواكبة المستجدات.

5 -**المساعدة:** كمبدأ أساسي هو معرفة احتياجات الآخرين.

6 -**الاستقامة والنزاهة:** كمبدأ أساسي هو الالتزام بقوانين الأساسية وسلوكيات تزينها بالصدق لهذه المهمة وحسن التصرف والثبات في السلوك.

ثانيا /الخصائص الأخلاقية اللازمة للمهنة:

- الصدق في القول والعمل.
- الاخلاص في العمل.
- الصبر والتحمل.
- الصفح والحلم وبشاشة الوجه.
- التواضع.
- العدل والموضوعية في التعامل.

ثالثا/ وسائل وأساليب ترسيخ أخلاقيات المهنة:

1 -تنمية الرقابة الذاتية (عادة تنبع من الإيمان والضمير).

2 -وضع الأنظمة الدقيقة التي تمنع الاجتهادات الفردية الخاطئة (ضرورة وجود أنظمة تنظم كل مهنة والأنظمة التي تحدد المهام).

3 -القدوة الحسنة: يكون في وجود شخصيات أو أفراد نقتدي بهم.

4 -تصحيح الفهم الديني والوطني للوظيفة (التوعية لأهمية العمل من القران و السنة حيث هو عبادة، العمل من الناحية الوطنية يساعده على التطور).

5 -محاسبة المؤولين والموظفين: القانون يطبق على الجميع مهما كانت رتبتهم.